

PROVISIONAL

S/PV.2889

7 November 1989

ARABIC

UN LIBRARY

NOV 9 1989

مجلس الأمن



UN/SA COLLECTION

محضر حربي مؤقت للجلسة الحادية والتسعين بعد الألفين والثمانمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الثلاثاء ، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، الساعة ١٨/٣٠

(الصين)

السيد لي لوي

الرئيسي :

الأعضاء :

السيد بيلونوغوف	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
السيد هاغوس	اثيوبيا
السيد فاتشيني-غوميس	البرازيل
السيد جودي	الجزائر
السيد با	السنغال
السيد بلان	فرنسا
السيد باتكالو	فنلندا
السيد فورتييه	كندا
السيد بنغالوسا	كولومبيا
السيد رجالي	ماليزيا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
السيد رتشاردسن	وايرلندا الشمالية
السيد رانا	نيبال
السيد بيكرنغ	الولايات المتحدة الامريكية
السيد بايتش	يوغوسلافيا

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

اغتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٥٥إقرار جدول الاعمالأقر جدول الاعمال .الحالة في الاراض العربية المحتلة

رسالة مؤرخة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من

الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة (S/20942)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : وفقا للمقررات المتخذة في

الجلستين السابقتين بشأن هذا البند ، أدعو ممثلي إسرائيل وجمهورية إيران الإسلامية والكويت والمملكة العربية السعودية إلى شغل المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس ، وأدعو ممثل فلسطين إلى شغل مقعد على طاولة المجلس .

بدعوة من الرئيس شغل السيد بين (إسرائيل) والسيد خرازي (جمهورية إيران

الإسلامية) والسيد أبو الحسن (الكويت) والسيد الشهابي (المملكة العربية السعودية)

المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس ، وشغل السيد ترزي (فلسطين) مقعدا على

طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : يستأنف مجلس الأمن الآن نظره في

البند المدرج على جدول أعماله .

أمام أعضاء المجلس الآن الوثيقة S/20945/Rev.1 التي تتضمن نص مشروع القرار

المنقح الذي قدمته إثيوبيا والجزائر والسفال وكولومبيا وماليزيا ونيبال ويوغوسلافيا .

السيد بيلونوغوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : السيد الرئيس ، بإحسام عميق بالارتياح أود أن أهنئكم - أنتم

ممثلي الدولة العظمى التي يكن الشعب السوفياتي لشعبها مشاعر التعاطف والصداقة -

على توليكم ذلك المنصب الهام - منصب رئيس مجلس الأمن . وإنني لعلى اقتناع بأن

خبرتكم السياسية الثرية وحنكتكم الدبلوماسية العظيمة ومناقبتكم الإنسانية خير ضمان

بأن عمل المجلس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر سيكون فعالا ومثمرا .

(السيد بيلونوفوف ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

أود أن أعرب عن امتناني العميق لسلفكم الممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة ، السفير إيف فورتييه ، الذي تمكن ، بفضل فطنته السياسية ومفاتيحه الدبلوماسية العظيمة ، من إنجاز كم كبير من العمل القيم والهام أثناء شهر تشرين الأول/أكتوبر .

(السيد بيلونوغوف ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

لقد استمع مجلس الأمن إلى بيانات لممثل الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة ،
الذي تكلم بمفته رئيسا لمجموعة الدول العربية ، والمراقب الدائم عن فلسطين ،
والممثل الدائم للمملكة العربية السعودية الذي تكلم بمفته رئيسا لمجموعة الدول
الاسلامية ، والممثل الدائم ليوغوسلافيا ، الذي تكلم بمفته رئيسا لحركة بلدان عدم
الانحياز ، والمراقب الدائم عن جامعة الدول العربية ، السيد كلوفيس مقصود
والكثيرين من المتكلمين الآخرين .

وكل هذه البيانات ، التي تعبر عن وجهة نظر الغالبية الساحقة لأعضاء المجتمع
الدولي ، كانت مشربة بنبرة قلق واضحة إزاء الحالة في الأراضي العربية المحتلة .
فقد قدمت دليلا دامغا لا يحتاج إلى المزيد من التعليق على قيام إسرائيل باتخاذ
اجراءات غير قانونية في الأراضي المحتلة . والانباء التي تطالعنا من الضفة الغربية
وقطاع غزة شبيهة فعلا بالانباء الواردة من ميدان القتال . إن إسرائيل ، التي ترفض
الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، تستمر بعناد في احتلالها للأراضي
العربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ وتحاول أن تكبت بالقوة أمانى الشعب الفلسطيني
في ممارسة حقوقه السياسية والمدنية .

إن الفلسطينيين يتعرضون للتمييز ضدهم ، وللضغوط الاقتصادية والاجتماعية ،
والحرمان من تراشهم الثقافي ، بل ويطردون من أرض أسلافهم . والاتحاد السوفياتي يدين
هذه الاجراءات القمعية غير القانونية التي تتخذها السلطات الاسرائيلية ضد سكان
الضفة الغربية وقطاع غزة .

هذه التدابير ذات الطابع الاستغزازي الواضح من جانب السلطات الاسرائيلية
وجهت أيضا ضد الطوائف الدينية في الأراضي المحتلة . ومن أمثلة ذلك حصار بيت
ساحور ، ومحاولة جماعة من المتطرفين الصهيونيين وضع حجر الأساس لإعادة بناء هيكل
سليمان بالقرب من أحد الأماكن المقدسة لدى العالم الاسلامي ، وهو المسجد الأقصى في
القدس .

وندين أيضا محاولات السلطات الاسرائيلية عرقلة العمل الإنساني الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الاونروا) ونشعر بقلق عميق حيال استخدام القوة ضد الموظفين الدوليين العاملين في الوكالة . وهي حالات أصبحت أكثر تواترا وأوسع انتشارا ، وكذلك عمليات اعتقال واحتجاز موظفيها والهجمات التي تشن على عدد من مكاتب تلك الوكالة في الأراضي المحتلة . ونلاحظ الاختلاف الواضح بين تأكيدات الحكومة الاسرائيلية بأنها تسعى إلى التوصل إلى تسوية سياسية والسياسة الفعلية التي تنتهجها السلطات الاسرائيلية بمصد الانتفاضة ، وهي تعبير جماعي سلمي غير عنيف عن إرادة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة . وفي هذا الصدد ، نؤيد تأييدا قويا المطالبة الموجهة لحكومة اسرائيل باحترام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وغيرها من الصكوك الدولية التي تنص على حماية الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني .

ومن الغريب أن الدوائر الحاكمة في اسرائيل عازفة باستمرار وبعناد عن مواجهة الحقائق . وهذا غريب لأنه كان من المتوقع من أي بلد ينتهج تلك السياسة العدوانية أن يفهم ، في ضوء تجربته الماضية ، أن اللجوء إلى القوة الفاشمة لا يهيئ آفاقا سلمية للمستقبل . ولا شك في أن عملية التسوية السياسية للنزاعات والصراعات الإقليمية تعتبر شهادة بليغة على هذا الاتجاه الذي يكتب الآن زخما متزايدا في شتى مناطق العالم . هذا هو المنطق الذي يقوم عليه التطور الذي طرأ على العالم المعاصر . فالواقع السياسي وبعد النظر ، والاحترام والتسامح إزاء عادات وتقاليده الجيران ، كلها مسائل مطلوبة وعلى وجه الخصوص في الشرق الأوسط ، مهد الثقافات العريقة التي قدمت اسهامات قيمة لحضارة العالم .

وكما قلت ، هذه الأساليب القائمة على القمع والاملاء لا توفر آفاقا للمستقبل . ولا يمكن تحقيق أمن مضمون حقا عن طريق الاستمرار في السيطرة على أراض احتلت بالقوة ولا عن طريق محاولات كسب سباق التسلح ، وإنما الطريق إليها هو إزالة الأسباب الأساسية للصراع ومحاولة تحقيق التوازن بين مصالح كل الأطراف المعنية . ولهذا فمن الأهمية

يمكن بذل كل جهد مستطاع للاستفادة على أكمل وجه من الامكانيات التي تتيحها الدبلوماسية النشطة ، والاستفادة من مبادئ الفكر السياسي الجديد الذي في سبيله الآن إلى أن يصبح جزءا مستقرا من العلاقات الدولية .

وفي معنى للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة للصراع العربي الاسرائيلي ، على أساس التوازن بين مصالح جميع الأطراف المعنية وصرف المنطقة من المواجهة وعدم الاستقرار إلى الحوار والامن ، طرح الاتحاد السوفياتي اقتراحا إجماليا يرمي إلى تحسين الحالة في الشرق الاوسط . وقد ورد هذا الاقتراح بشكل موجز في البيان الذي أدلى به وزير خارجية الاتحاد السوفياتي ادوارد شيفاردنادزي في القاهرة في شهر شباط/فبراير الماضي . وذلك البيان يجسد بوضوح رؤيتنا للطرق والوسائل الكفيلة بإنهاء حالة الصراع في الشرق الاوسط ويقترح معايير إعادة الهيكلة السلمية للمنطقة على أساس نزع السلاح وارساء علاقات حسن الجوار والنهوض بالتعاون . وتتفق العناصر الأساسية لاسلوب التسوية هذا مع قرارات الأمم المتحدة وخاصة قرار الجمعية العامة ٥٤/٤٣ ، الذي أيده الاتحاد السوفياتي تأييدا تاما .

هذه الأساليب الجديدة قد بدأت تحظى بالتأييد في الشرق الاوسط . فقد اعتمدت منظمة التحرير الفلسطينية ، القائد السياسي للشعب الفلسطيني ، في دورة المجلس الوطني الفلسطيني في العام الماضي ، منهاجا سياسيا اعترف بحق اسرائيل في الوجود الامن ، وأعلن استعداد المنظمة للتفاوض مع ذلك البلد في إطار مؤتمر دولي . ونحن نؤيد ذلك الموقف الذي تبنته المنظمة والذي حظي بتأييد مؤتمر رؤساء دول وحكومات الدول العربية في الدار البيضاء ، ونشني على الميل العام لدى الدول العربية للتوصل إلى تسوية للمشكلة بالوسائل السياسية . إن هذه العوامل الايجابية الجديدة ذات أهمية حاسمة في رأينا . وقد بزغ في العالم الآن توافق آراء واسع لصالح عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الاوسط .

(السيد بيلونوغوف ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

ونحن نعتقد أن المرحلة التحضيرية لعقد مؤتمر دولي معني بالشرق الاوسط ينبغي أن تكون متعددة الخيارات وذات طابع شامل وينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة بدور هام بكل ما لديها من امكانيات صناعة السلم .

وأود أن أؤكد أننا نرى أن من الاهمية الاستفادة من قدرات مجلس الأمن بأكبر قدر ممكن من النشاط واقامة حوار متعدد الاطراف وثنائي فيما بين الاطراف المعنية ، ونحن نتمسك باقتراحاتنا هذه في هذا الصدد .

وتوجد قوى سياسية مختلفة يمكن أن تساعد في تسوية قضية الشرق الاوسط . وينبغي أن تتحد هذه القوى في فهمها المشترك للحاجة الى تحقيق توازن في المصالح ، وفي الحقوق الاساسية ، والتنمية الحرة ، والأمن المتساوي لجميع دول وشعوب المنطقة .

وطرح مؤخرا عدد لا بأس به من الافكار والمقترحات لكسر حالة الجمود وتحقيق قدر من التقدم في عملية السلم في الشرق الاوسط . وتشتمل المهمة الآن في التوصل الى قاسم مشترك مقبول لدى الاطراف بين كل هذه المقترحات .

ولايزال الاتحاد السوفياتي على استعداد للتعاون بنشاط مع جميع الاطراف ، ومع الأمم المتحدة والأمين العام ، في السعي البناء من أجل التوصل الى تسوية سلمية في الشرق الاوسط ولعقد مؤتمر دولي تحقيقا لهذا الهدف ، وفقا لقرارات الأمم المتحدة .

وسنصوت لصالح مشروع القرار الذي قدمته بلدان عدم الانحياز حول هذا الموضوع الى المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : أشكر ممثل اتحاد الجمهوريات

الاشتراكية السوفياتية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد رجالي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيس ، أود في البداية أن اهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وأن أمد لكم يد التعاون الكامل من وفد بلادي . وإنني لعلّ ثقة من أن خبرتكم الواسعة ومهاراتكم الدبلوماسية ستكفل سير أعمال المجلس بسلامة .

واسمحو لي أيضا أن أشيد بزميلي ، سعادة الممثل الدائم لكندا ، السفير فورتييه ، على عمله الممتاز في إدارة شؤون المجلس خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر .

تحاول السلطات الاسرائيلية منذ فترة تقارب العامين اخماد الانتفاضة الفلسطينية . ويقوم الاسرائيليون بمحاصرة المدن والقرى ، وهدم المنازل ، ومصادرة الممتلكات ، واغلاق المدارس ، وفرض حظر التجول ، واعتقال عدد كبير من العرب ، وطرد الكثيرين من ديارهم . وقد حاولوا تحطيم روح الفلسطينيين مثلما حاولوا تكسير عظامهم في أجسادهم . وأن سوء المعاملة هذه للسكان الفلسطينيين العزل قد وثقها الامين العام بشكل جيد في تقريره الجازم (S/19443) المؤرخ في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ . وما حدث في مدينة بيت ساحور لا يمثل سوى آخر هذه الاعتداءات التي تقوم بها القوات الاسرائيلية . وسوف تقع بلدان وقرى أخرى عديدة ضحية لمثل هذه المعاملة الوحشية في المستقبل ما لم يتمكن المجتمع الدولي وهذا المجلس بوجه خاص من الضغط على اسرائيل للامتناع عن سياساتها وممارساتها الحالية .

ومن الواضح أن روح الشعب الفلسطيني لم تهزم على الإطلاق ، وأن معنوياته عالية وعزيمته لم تضعف ، حتى وإن بدأت وسائط الاعلام الدولية تفقد الاهتمام بمحتنته وتعاسته . ويستمد الفلسطينيون القوة والالهام من ذكريات ماضيهم وتطلعاتهم الى المستقبل . ويشحذ عزيمتهم ايمانهم بأنهم سينتصرون في نهاية المطاف بسبب عدالة قضيتهم . ويدفعهم الى الامام كفاحهم وتجربة حاضرم المريرة على أيدي السلطة القائمة بالاحتلال .

ويطلب من هذا المجلس مرة أخرى أن يصدر حكمه بشأن الحالة الخطيرة السائدة في الاراضي الفلسطينية المحتلة . وأن الحقائق حول السياسات والممارسات الاسرائيلية - بل سوء الممارسات - موثقة جيدا في تقرير الامين العام المشار اليه آنفا . وما زال الوضع على حاله كما كان عندما قام السيد مارك غولدنج بزيارة المنطقة في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ . فلا تزال السياسات والممارسات القمعية التي تقوم بها اسرائيل مستمرة ، مغذية بذلك كراهية الشعب للمحتلين الاجانب .

وقبل خمسة أشهر حاول هذا المجلس أن يصدر حكمه بشأن المسألة نفسها . وكان هناك تأييد ساحق لمشروع القرار الذي قدمته أصلا بلدان عدم الانحياز في المجلس ، والذي كان يمكن أن يساهم مساهمة كبيرة في التخفيف من محنة الفلسطينيين . لكن أحد الأعضاء الدائمين في المجلس مارس عندئذ حق النقض ضد مشروع القرار بحجة انه "غير متوازن" . ويرى وفد ماليزيا أن ذلك الاهتمام بالتوازن كان في غير موضعه . فلا ينبغي أن يكون هذا الاهتمام لصالح الطرف الذي عربد جيشه - ولا يزال يعربد - في أرض احتلها ، بل لصالح الذين لم يرتكبوا "جرما" سوى المطالبة بحقوقهم والكفاح من أجلها . وفي الحقيقة هناك للأسف ، عندما نتكلم عن "التوازن" ، انعدام للتوازن في المجابهة الجارية بين قوات الاحتلال الاسرائيلية والمدنيين الفلسطينيين الذين لا يحملون سلاحا إلا التوق الى العدالة والحرية والاستقلال .

واذ ننظر في مسألة الاراضي الفلسطينية المحتلة ، تأمل حكومة ماليزيا أن تعالج المسألة هذه المرة بما تستأهله من جدية والتزام . ونؤمن بأن المجلس يتحمل مسؤولية تأمين حماية المدنيين الفلسطينيين العزل . ونعتقد أن الضرورة تقتضي ارسال رسالة واضحة الى السلطات الاسرائيلية مؤداها اننا نشجب سياساتها وممارساتها في فلسطين . وينبغي للمجلس أيضا أن يطالب اسرائيل ، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال ، أن تمتثل فوراً وبدقة لاحكام اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب . ويمكن للمجلس أن يفعل ذلك باعتماد مشروع القرار المعروف عليه بالاجماع .

وفي الوقت ذاته ينبغي للمجلس أن ينظر بجدية في مختلف المقترحات المبينة في تقرير الامين العام (S/19443) المؤرخ في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، وهذا التقرير كنت قد ناشدت المجلس في مناسبة سابقة أن ينظر فيه باهتمام . وأود اليوم أن أكرر هذا النداء . إننا نرى أن تقرير الامين العام يستحق الثناء ويتيح أساسا مفيدا لفهم مظالم الفلسطينيين الذين يعيشون في الاراضي المحتلة . ولا يقتصر التقرير على توفير وصف واضح للحالة فحسب بل يقدم أيضا افكارا وتدابير محددة يمكن للمجلس أن يتخذها من أجل حماية المدنيين الفلسطينيين . وكما قلت في السابق ، فإنني لا أرى ما يبرر قيام أي عضو بعرقلة النظر في مختلف التدابير المذكورة في ذلك التقرير وتنفيذها .

واذ نعالج مسألة حماية المدنيين الفلسطينيين لا بد لنا أن نعالج المسألة الجوهرية للقضية الفلسطينية حيث لا تمثل الانتفاضة الا علامة من علامات المشكلة الاجمالية . وبمقتضى الميثاق يتحمل المجلس بصورة واضحة المسؤولية عن الاهتداء الى حل للمشكلة ، ويجب عليه أن يقوم بذلك اذا أراد أن يواصل القيام بدوره بوصفه الجهاز الرئيسي المكلف بصيانة السلم والامن الدوليين . وتؤيد الاكثرية الساحقة في المجلس وكذلك في الجمعية العامة عقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة وبمشاركة جميع الاطراف المعنية بما فيها فلسطين . ويجب على المجلس أن يستجيب للرغبة الواضحة في إيجاد حل مبكر لاطول الصراعات الاقليمية أمداً في عصرنا .

وهو يستطيع أن يفعل ذلك بإجراء مناقشات في إطار المجلس يبدأها الأعضاء الدائمون الذين يتحملون مسؤولية خاصة ويضطلمون بدور ريادي فيما يتعلق بحل هذه المسألة .

ونحن نناشد الأعضاء الدائمين اتخاذ خطوات عملية في ذلك الاتجاه . ونحثهم على أن يبدأوا النظر في الإنشاء المبكر للجنة التحضيرية لمؤتمر السلام الدولي ، الذي يحظى بتأييد واسع النطاق من أعضاء المجلس . ونناشد الولايات المتحدة بوجه خاص لأن لها دورا محوريا في إيجاد حل نهائي للمشكلة . ونناشد الاتحاد السوفياتي أن يجري مع الولايات المتحدة ، في سياق الوفاق الذي يسود علاقاتهما ، مباحثات جادة وعاجلة بشأن مشكلة الشرق الأوسط ، مثلما فعل إزاء قضايا أخرى تتعلق بالسلم والأمن الدوليين . وندعو إسرائيل إلى أن تتجاوز شواغلها الأمنية المباشرة وأن تنظر إلى الأمور من منظور تاريخي طويل الأجل يستهدف إحلال سلم دائم بينها وبين جيرانها العرب .

وتعتقد ماليزيا أن الوقت ربما بات ملائما الآن للقيام بتحريك حاسم صوب حل مشكلة الشرق الأوسط . والحقبة الراهنة تبدو موالية بالتأكيد لتحقيق هذا التقدم الحاسم . فهناك اتفاق متزايد بين الدولتين العظميين بشأن قضايا دولية كثيرة ، كما أنهما تظهران استعدادا متناميا للمساعدة على حل هذه القضايا . وظهرت في الوقت نفسه الاتجاهات الإيجابية التي تجلت في القرارات التاريخية التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الاستثنائية المعقودة في الجزائر ، بالإضافة إلى التطور المطرد للاتصالات والحوار بين الولايات المتحدة وفلسطين . وهناك أيضا بوادر وليدة ، ومشجعة ، تنم عن الجنوح إلى المصالحة والسلم داخل قطاعات معينة من المجتمع الإسرائيلي ذاته ، وهي بوادر لا تتزايد إلا في مجتمع انهكته بالفعل حالة مراعاة متعلم لا يتوقف . والأمر الذي يوجد افتقار إليه هو تحلي القيادة الإسرائيلية برؤية شجاعة وجسورة تجعلها تقوم بتحريك حاسم نحو إحلال السلم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : أشكر ممثل ماليزيا على الكلمات

الرفيعة التي وجهها إليّ .

السيد تورنود (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني بـ

ذي بدء ، يا سيادة الرئيس ، أن أقدم إليكم خالص تهاني وفدي على توليكم ، باسم بلدكم العظيم ، رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر . ونحن نتطلع إلى التعاون المشمر معكم ومع سائر أعضاء المجلس في ظل قيادتكم القديرة خلال هذا الشهر . وعلاوة على ذلك ، أود أن أشكر مرة أخرى السفير فورتيه ، الممثل الدائم لكندا ، على المقدرة القيادية البارعة والفعالة التي أظهرها خلال رئاسته للمجلس في شهر تشرين الأول/أكتوبر .

إن الحالة في الأراضي التي تحتلها إسرائيل لاتزال مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي . وقد شهدنا في الشهور الأخيرة محاولات للتصدي للجوانب السياسية للصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين ، على الرغم من صعوبة تبين دلائل تنم عن تقدم حقيقي . وفي الوقت نفسه كنا نود أن نرى دليلا على انتهاج سياسات وممارسات تستهدف بناء الثقة بين سكان الأراضي المحتلة ، وتكون كفيلة بإرساء الأساس لتعايش مستقر وودي في المنطقة . غير أن ما نراه هو استمرار التوتر وانتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي .

إن التسوية العادلة والدائمة والسلمية في الشرق الأوسط مازالت بعيدة المنال ، لكن المبادئ التي يجب أن تقوم عليها معروفة جيدا . ويمكن من منظور طويل الأجل تصور وضع ترتيبات سياسية وأمنية مختلفة ، لكن ثمة أمرا واضحا هو ضرورة إنهاء الاحتلال . ويجب إيجاد طريقة تسمح للفلسطينيين بممارسة حقهم في تقرير المصير في ظروف يسودها السلم . ويجب أن تكون لإسرائيل ، شأنها شأن الدول الأخرى ، حدود آمنة ومعترف بها . وريثما ينتهي الاحتلال ، يستحق الفلسطينيون دعما محددا وحماية خاصة .

وفي هذا الصدد مازالت الجهود الدؤوبة التي تبذلها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تتسم بأهمية قصوى . إن المهمة التي تنهض بها الأونروا شاقة وتتطلب جهودا حثيثة ، ومن الجوهري عدم إعاقة الأونروا عن أداء كل مهامها الإنسانية . ولذا فإننا نشعر بانزعاج بالغ إزاء

التدخلات التي قامت بها الوحدات العسكرية الإسرائيلية مؤخرا ضد مكاتب الاونروا وموظفيها في الضفة الغربية وقطاع غزة . ونحن واثقون بأن هذه التدخلات لن تتكرر .
لقد سبق أن أشار متكلمون آخرون في هذه المناقشة إلى التدابير المتشددة التي اتخذها الجيش الإسرائيلي مؤخرا في بيت ساحور وأماكن أخرى في الأراضي المحتلة .
إننا نشجب كل أشكال العنف ، ونناشد السلطات الإسرائيلية مرة أخرى أن تتصرف وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة ، وأن تحترم حقوق الإنسان ، وأن تظهر فوق ذلك اهتماما بنقاء بمظالم السكان الفلسطينيين .

ويشعر وفدي بأسف خاص للتدهور العام للحالة في الأراضي المحتلة . ولا يمكن أن يشعر الشعب الإسرائيلي ذاته ولا السلطات الإسرائيلية نفسها بالرضى عن الحالة الراهنة . ولا بد من ظهور رؤية واقعية لكيفية اتخاذ الخطوات الأولى على طريق تحسين الحالة . إن المجتمع الدولي يتوقع أن يبرز داخل إسرائيل ذاتها عزم سياسي أكثر قوة على تغيير الحالة .

وإلى أن يتحقق هذا ، يظل ما قاله وفدي - في مناسبات سابقة هذا العام - هنا في مجلس الأمن محتفظا بمصداقيته . وموقف فنلندا من الصراع العربي الإسرائيلي في مجمله معروف بدوره وواضح ومسجل .

غير أننا نقول بالحاح أقوى من أي وقت مضى إن الاوان قد حان للتغيير في الشرق الاوسط أيضا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : أشكر ممثل فنلندا على الكلمات

الرقيقة التي وجهها إليّ .

السير كرسبين تيكيل (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : إننا نرحب يا سيادة الرئيس بتوليكم رئاسة المجلس ونقدم أحر آيات الشكر لسلفكم . وإنني لن أخرج أيأ منكما بالتزئيد في المديح وإن كنتما تستحقانه عن جدارة كاملة .

من بواش القلق العميق لحكومتني أن الحالة في الاراضي المحتلة لم تتحسن منذ أن ناقشنا هذا الموضوع للمرة الأخيرة في حزيران/يونيه . بل إن الحالة قد تدهورت من نواح كثيرة . ونحن نشعر بقلق خاص إزاء الحالة التي تتعرض لها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) . فقد ذكر المفوض العام في الكلمة التي ألقاها أمام اللجنة السياسية الخاصة يوم ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر أن السلطات الإسرائيلية قد وضعت العراقيل أمام الأونروا . ولا ينبغي لنا أن ننسى أن الأونروا تقدم خدمات أساسية للفئات الأشد احتياجا من السكان الفلسطينيين . وتشجب حكومتني بوجه خاص الفارات التي قامت بها مؤخرا قوات الدفاع الإسرائيلية على مباني الأونروا في الضفة الغربية وقطاع غزة . فتلك الفارات تشكل انتهاكا للامتيازات والحصانات التي تتمتع بها هيئة لها احترامها من هيئات الأمم المتحدة . وحتى الآن لم ترد السلطات الإسرائيلية على الاحتجاج الذي قدمته الأونروا في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر . ونأمل أن يأتي ذلك الرد في القريب العاجل .

إن الحالة في بيت ساحور تشكل فيما يبدو مثالا جديدا على الأعمال القمعية التي تقوم بها إسرائيل في الاراضي المحتلة . لقد زار القنصل العام البريطاني في القدس تلك البلدة مرتين في الآونة الأخيرة ليطلع بنفسه على الحالة فيها . وتشعر حكومتني بالانزعاج للتقارير التي وافاها بها . وبصرف النظر عن الصواب والخطأ فيما يتعلق بإضرار مواطني بيت ساحور احتجاجا على الضرائب إلا أنه يجب اتباع الأساليب القانونية . ولا يمكن الصفح عن المصادرة التعسفية وغير المشروعة للأشياء والامتعة المنزلية ، وللآلات التي توفر أسباب الرزق لفغار أصحاب العمل . لقد أعربنا عن بالغ قلقنا للسلطات الإسرائيلية ، ونحن ندعو إلى وقف الحصار المفروض على بيت ساحور .

وتشعر حكومة بلدي بالقلق أيضا إزاء قيام السلطات الإسرائيلية في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر بمنع البطارقة الارثوذكس اليونان ، واللاتين والارمن من زيارة المدينة لإقامة قداس وتوزيع أغذية . ويتعارض هذا التدخل في حرية الممارسة الدينية مع المبادئ الأساسية التي تؤيدها كل البلدان المتحضرة بما فيها إسرائيل .

وتواصل إسرائيل ترحيل الافراد من الاراضي المحتلة ، خرقا لالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة وفي تحدٍّ متكرر لقرارات هذا المجلس . ولا يزال التعليم يعاني من الضغط . فالجامعات لاتزال مغلقة ، والتعليم الكثيرين من التلاميذ قد تعرض للضرر نتيجة لإغلاق المدارس في الضفة الغربية طيلة عامين .

وهناك خسارة مستمرة في الارواح البشرية تنتج عن الصراع في الاراضي المحتلة . وتدين حكومة بلدي كل عمليات القتل هذه التي تشمل قتل المدنيين من جانب القوات الإسرائيلية وكذلك قتل ما يسمى "بالمعاونين مع العدو المحتل" من الفلسطينيين . فالعنف يولد العنف .

إن الحاجة إلى اتخاذ خطوات تؤدي إلى تسوية تفاوضية للنزاع العربي - الإسرائيلي أصبحت أكثر إلحاحا عن أي وقت مضى . وتؤيد حكومة بلدي تأييدا تاما كل الجهود التي تقوم بها كل الاطراف المعنية لبدء حوار بين الإسرائيليين والفلسطينيين . ونأمل في أن يتم التوصل إلى اتفاق يجعل ذلك أمرا ممكنا في وقت قريب . ونحن لانزال نرى أن الانتخابات ينبغي أن تجرى في الاراضي المحتلة على أساس مبدأ الأرض مقابل السلم تنفيذا لقراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٢٨ (١٩٧٣) . وبهذا يمكن أن تبدأ عملية تؤدي إلى عقد مؤتمر دولي للسلم تحت رعاية الامم المتحدة . وسيكون هذا هو المحفل المناسب لإجراء المفاوضات المباشرة بين الاطراف المعنية بغية التوصل إلى تسوية دائمة وعادلة وشاملة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : أشكر ممثل المملكة المتحدة على

الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد جودي (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : من دواعي السرور البالغ لوفد الجزائر أن يهنئكم ، سيدي الرئيس ، على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر . إن ما يكمه لكم زملاؤكم من احترام وتقدير ، وما تتحلون به من صفات شخصية ومهنية جديرة بالتقدير أمر يبعث على الشقة بأن أعمالنا ستدار بطريقة ناجحة .

وأود أيضا ، سيدي الرئيس ، أن أتوجه بأحر تهاني وفد بلدي إلى سلفكم الصغير فورثيه ممثل كندا على الطريقة القديرة التي أدار بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي .

وفي هذا الوقت الذي أخذ فيه المجتمع الدولي كله يعرب أخيرا عن سخطه العميق وإدانتة القاطعة إزاء ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من ظلم ومعاناة في وطنه المحتل ، فإن مجلس الأمن مدعوا من جديد للمرة الثامنة في غضون عامين للقيام بالإجراء الذي تقتضيه هذه الحالة التي أصبحت خطورتها معروفة للجميع . وعلى الرغم من أنه من الممكن التنبؤ بالتمعيد المستمر لأعمال القمع التي تمارس ضد الشعب الفلسطيني باعتبار ذلك شيئا متأثلا في منطق الاحتلال المختل ، إلا أن خطورته لا تقل بسبب حجمه الكبير ، مما يتعين على المجلس أن يضع نهاية لهذه الحالة التي لا يمكن تحملها .

وخلال الانتفاضة التي مضى عليها ٢٣ شهرا لا ينقضى يوم واحد دون أن تكون هناك قائمة محزنة من عمليات القتل والاضطهاد ونسف المنازل بالديناميت والطرود والإذلال بكل صوره . وبينما يبين عدد الضحايا الفلسطينيين بوضوح مدى وحشية وحجم تلك الأعمال وحداثة وسائل القمع المستخدمة فيها ، فإنه يمثل أيضا دليلا ساطعا على الإرادة التي لا تقهر للشعب الفلسطيني الذي تسليح بالشجاعة والتصميم على تحرير نفسه من نير القمع .

وفي مواجهة هذا التصميم لاتزال سلطة الاحتلال ، التي تحاول تناسي عبء الماضي التي لا مفر منها والتي تعلمنا أنه لا يمكن لأي سيطرة مهما كانت غاشمة أن

تقهر إرادة شعب في أن يسترد حريته ، تفضل اللجوء إلى القوة وإلى المزيد من العنف والقمع . فهل ندهش بعد ذلك إذا كانت أبسط حقوق الإنسان يجري انتهاكها بهذه الصورة البشعة ؟ وكيف يمكننا أن نعجز عن أن نرى في تصعيد عمليات القمع اللاإنسانية تصميمًا مسعورا على سحق مقاومة الشعب الفلسطيني ، وإصابته بجراح قاتلة ، وحرمانه من ممتلكاته ، وإلحاق الأذى حتى بأقدس قيمه الروحية ؟

إن الموقف الشجاع الذي اتخذته سكان قرية بيت ساحور البالغ عددهم ١٢ ٠٠٠ نسمة هو رمز حقيقي لابعاد المأساة التي يعيشها الشعب الفلسطيني وللظلم الذي يقاومه منذ أكثر من ٤٠ عاما . إن الأحداث التي تجري في هذه القرية تجعلنا ندرك واقع الاحتلال الإسرائيلي ، كما أنها تكشف - إذا ما كانت هناك حاجة إلى ذلك - ما تمثله هذه الأحداث من معان وما تنطوي عليه من دينامية .

إن بيت ساحور تمثل قبل كل شيء دليلا ساطعا على تصميم الشعب الفلسطيني على مقاومة الاحتلال . فسكان بيت ساحور يرفضون دفع الضرائب إنما يقومون بعمل تضامني جماعي شجاع أظهروا به أن السيطرة على شعب لم تكن قط ممكنة في أي مكان حتى ولو بدت أمرا طبيعيا أو هادئا ، وأن مقاومتهم لن تستكين أو تستسلم لأي نوع من أنواع التكيف . ونحن نرى في ذلك رمزا آخر ، ألا وهو رمز وحدة جميع الفلسطينيين وتضامنهم الذي تجلى في الإضراب العام الذي استمر خمسة أيام وشل كل نشاط في غزة والضفة الغربية في الوقت الذي كان فيه سكان بيت ساحور يرفضون دفع الضرائب لسلطة الاحتلال وجهازها الحربي .

وأحداث بيت ساحور ذات طابع رمزي أيضا لأنها تبين بساطة الوسائل المتاحة للفلسطينيين في مواجهة الترسانة القمعية لسلطة الاحتلال ، التي رغم أنها قوية بالفعل ، إلا أنه يجري تعزيزها باستمرار . إن قوات الاحتلال التي تعلن صراحة عن نيتها تلقين الفلسطينيين درسا لن ينسوه ، كما جاء على لسان وزير الدفاع الصهيوني ، هذه القوات ذاتها قد لُقنت الدرس لأنها لم تكن قادرة على تحطيم الإرادة التي لا تقهر لسكان القرية رغم أن تلك القوات حاولت ذلك بكل الوسائل المتاحة

بها في ذلك فرض الحصار لتجويع السكان وحرمانهم من الرعاية الطبية وتعذيبهم وأخيرا سرقة ممتلكاتهم .

ولابد من القول أن ما حدث في بيت ساحور سيضاف إلى قائمة الاعمال البطولية التي يقوم بها الشعب الفلسطيني ليزيد تصميمه ويقوي إرادته على مقاومة قوات الاحتلال مهما كان نطاق الوسائل التي تستخدمها . ولابد من القول أيضا أن أحداث بيت ساحور والانتفاضة العامة المستمرة ليسا إلا تعبيراً عن إرادة الشعب لأن يعيش في حرية ، ويؤكد هويته ويبني دولته على تراب وطنه .

ومن المزايا العظيمة للانتفاضة أنها أعطت بُعداً جديداً لنضال الشعب الفلسطيني ، وحالت دون الاستخفاف بالنضال الذي خاضته أجيال عديدة ، وضمنت ألا يكون الفلسطينيون ضحايا للمزيد من الظلم واللامبالاة . وبفضل الانتفاضة أصبح المجتمع الدولي أخيراً مدركاً للأبعاد الحقيقية لمأساة الشعب الفلسطيني وللنضال النبيل الذي يخوضه ، وأخذ يعرب مرارا وتكرارا عن قلقه وشجبه لموقف سلطة القمع والاحتلال . إن ارتفاع العديد من الأصوات التي تعرب عن السخط والاثام ، حتى من أولئك الذين لا يمكن اعتبارهم من المتعاطفين مع الشعب الفلسطيني ، لخير شاهد على عدالة نضال ذلك الشعب واعتراف بمطالبه .

وأخيرا يسلم الجميع الآن بالحقيقة الواضحة ، وهي أن أزمة الشرق الاوسط لا يمكن حسمها إلا عندما تتحقق التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني في أعمال حقوقه الوطنية في تقرير المصير وإقامة دولته على تراب وطنه .

وتمتد كندا بأن حقوق الإنسان للسكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ينبغي أن تحترمها السلطات الإسرائيلية احتراماً كاملاً ، ولا نستطيع أن نقبل فرض تدابير تعسفية واستخدام العقاب الجماعي كما حدث مؤخراً في بلدة بيت ساحور . ولم يكن من شأن هذه الأحداث إلا تأكيد الحاجة العاجلة إلى التطبيق الكامل لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة على الضفة الغربية وقطاع غزة . وأن اتخاذ قرار من جانب السلطات الإسرائيلية بالقيام بذلك سيسهم إسهاماً ذا مغزى في تهيئة مناخ يمكن أن يحقق في ظله حوار بين الأطراف نتائج عاجلة .

لقد شهدت السنة الماضية عدداً من الخطوات والمبادرات التي كانت موضع ترحيب والتي اتخذتها عدد من الحكومات والأطراف التي تهتم اهتماماً مباشراً بالحل المبكر والناجح للنزاع العربي الإسرائيلي . وهذه التطورات الإيجابية ، التي بعثت في حكومتي الأمل بإمكانية التوصل إلى حل سلمي لهذا النزاع الذي طال أمده على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٣ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، ينبغي ألا تعرقلها دورة العنف المستمرة . وتحقيقاً لهذه الغاية على جميع الأطراف ممارسة ضبط النفس وتجنب الإجراءات التي تنتهك بشكل واضح حقوق الإنسان للآخرين . ولا يمكن التمهيد لإجراء المفاوضات بين الأطراف على أساس الاستعداد للتوصل إلى حل وسط وفي مناخ من حسن النية والاحترام المتبادل إلا حينئذ .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الصينية) : أشكر ممثل كندا على الكلمات

الرقيقة التي وجهها إلي .

السيد غوشو (أشيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ،

اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهنيكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر الحالي . وإننا إذ ندرك تمام الإدراك صفاتكم الدبلوماسية الماهرة البارزة ، نشق بأن قيادتكم ستمكن المجلس من النظر في المسألة المطروحة عليه بأكثر الطرق فعالية .

وأود أيضاً أن أشيد إشادة في محلها بسلفكم الممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة ، السفير فورتية ، على الطريقة الجديدة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الصينية) : أشكر ممثل الجزائر على الكلمات

الرقيقة التي وجهها الي .

السيد فورتية (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيس ، اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي هذا الصباح بتهنئتكم بإخلاص على توليكم منصب رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر . وإنني واثق تماما من أن قيامكم بمهام هذا المنصب سيتم بالكفاءة والفعالية المعروفتين عنكم . كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري العميق وتقدير وفدي لكلمات الإشادة السخية والكريمة التي خمت بها كندا لرئاستها للمجلس خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر .

نجتمع مرة أخرى في هذه القاعة للنظر في الحالة في الأراضي العربية المحتلة في وقت تعمق فيه قلق مجتمع الأمم بسبب الحالة في هذه الأراضي المضطربة التي مزقتها النزاع . ولا يؤدي مناخ العنف المستمر إلا الى تقليل فرص بناء مستقبل سالم وتحقيق حل سياسي شامل للنزاع العربي الإسرائيلي .

إن أعمال أدياء حفظ الأمن التي وقعت وأحداث العنف التي قام بها فلسطينيون ضد فلسطينيين آخرين تزعج حكومتي إزعاجا خاصا . ولا تزال كندا أيضا قلقة قلقا عميقا إزاء الاستخدام المستمر ، من جانب السلطات الإسرائيلية ، للتدابير التعسفية ، بما في ذلك العقاب الجماعي ، كجزء من جهودها في محاولة قمع الانتفاضة في الأراضي المحتلة .

وفي هذا الصدد ، إن الفارات التي قام بها مؤخرا أفراد من قوات الأمن الإسرائيلية على مكاتب وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا) ، والإجراءات المستمرة التي تحول دون قيام موظفي الأونروا بمهامهم ، مهام توفير الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية للاجئين الفلسطينيين ، لا يمكن أن نتجاوز عنها في صمت . وقد ناشدت حكومة كندا إسرائيل مرارا وتكرارا أن تسمح لوكالات الأونروا بأن تنفذ بشكل فعال وكامل ولايتها الصعبة .

وتمتد كندا بأن حقوق الإنسان للسكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ينبغي أن تحترمها السلطات الإسرائيلية احتراماً كاملاً ، ولا نستطيع أن نقبل فرض تدابير تعسفية واستخدام العقاب الجماعي كما حدث مؤخراً في بلدة بيت ساحور . ولم يكن من شأن هذه الأحداث إلا تأكيد الحاجة العاجلة إلى التطبيق الكامل لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة على الضفة الغربية وقطاع غزة . وأن اتخاذ قرار من جانب السلطات الإسرائيلية بالقيام بذلك سيسهم إسهاماً ذا مغزى في تهيئة مناخ يمكن أن يحقق في ظلّه حوار بين الأطراف نتائج عاجلة .

لقد شهدت السنة الماضية عدداً من الخطوات والمبادرات التي كانت موضع ترحيب والتي اتخذتها عدد من الحكومات والأطراف التي تهتم اهتماماً مباشراً بالحل المبكر والناجح للنزاع العربي الإسرائيلي . وهذه التطورات الإيجابية ، التي بعثت في حكومتي الأمل بإمكانية التوصل إلى حل سلمي لهذا النزاع الذي طال أمده على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، ينبغي ألا تعرقلها دورة العنف المستمرة . وتحقيقاً لهذه الغاية على جميع الأطراف ممارسة ضبط النفس وتجنب الإجراءات التي تنتهك بشكل واضح حقوق الإنسان للآخرين . ولا يمكن التمهيد لإجراء المفاوضات بين الأطراف على أساس الاستعداد للتوصل إلى حل وسط وفي مناخ من حسن النية والاحترام المتبادل إلا حينئذ .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : أشكر ممثل كندا على الكلمات

الرفيعة التي وجهها إلي .

السيد غوشو (اثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ،

اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر الحالي . وإننا إذ ندرك تمام الإدراك صفاتكم الدبلوماسية الماهرة البارزة ، نشق بأن قيادتكم ستمكن المجلس من النظر في المسألة المطروحة عليه بأكثر الطرق فعالية .

وأود أيضاً أن أشيد إشادة في محلها بسلفكم الممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة ، السفير فورتية ، على الطريقة الجدية التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي .

يجتمع المجلس مرة أخرى للنظر في الحالة المتدهورة السائدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة . ومرة أخرى ، تسترعي انتباهنا حالة تستخدم فيها القوة دولة قائمة بالاحتلال ضد السكان المدنيين الخاضعين للاحتلال . وقد أعرب بلدي ، في مناسبات سابقة ، عن موقفه إزاء زيادة استخدام إسرائيل للقوة ضد الفلسطينيين في الأراضي الواقعة تحت احتلالها . ورغم ذلك فإن آخر الأحداث ، مثل تلك التي وقعت في بيت ساحور وغيرها من المدن ، تحملنا على أن نعيد تكرار موقفنا بشأن هذه المسألة الخطيرة .

إن الحالة المأساوية المتمثلة في حصار المدن والاعتقال التعسفي وإرهاب المدنيين في الأراضي قيد النظر ليست مجرد انحراف من جانب بعض أفراد الدولة القائمة بالاحتلال ، ولكنها مظهر لنمط مستمر يتبع لقمع المقاومة الشعبية للسكان الفلسطينيين . وفي الواقع أن التدابير القاسية المتخذة لتقويض التراث الثقافي والرموز الحضارية للسكان لا يمكن أن نتفاض عنها ، ولا يمكن أن نتفاض أيضا عن هجمات أذعيا حفظ الأمن على السكان المدنيين .

وإذا ما استمر استعمال القوة ضد الفلسطينيين في الاراضي المحتلة دون هوادة ، فإن احتمالات التوصل الى حل عادل وسلمي لمشكلة الشرق الاوسط مستثمر في التضاؤل . وإن رأينا المدروس هو أن استخدام تدابير القمع وأعمال العنف المخطط لها ملغا ضد من يطالبون بالعدالة ، لن يؤدي إلا الى مزيد من التدهور في الحالة السائدة المعقدة . ومن ثم ، يتعين على المجلس أن يحث السلطة القائمة بالاحتلال على الاضطلاع بالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، وأن تهيئ الظروف الضرورية لسيادة السلم والهدوء في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، وضمان المعاملة الإنسانية للشعب الخاضع للاحتلال . وفي هذا الصدد ، فإن التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ تستحق اهتمام المجلس .

إن مظاهر العنف في الاراضي المحتلة التي أشرت إليها ، ليست سوى أعراض مؤلمة ترتبط بمشكلة بالغة التعقيد . وبالتالي ، فإنه ما لم يتم التطرق الى إطار أوسع نطاقا لمشكلة الشرق الاوسط والقضية المحددة للحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، فإن تحقيق السلم سوف يظل مستعصيا . وينبغي للمجلس أن يتخذ تدابير تستهدف فرض قواعد السلوك المعترف بها عالميا على السلطة القائمة بالاحتلال بغية ضمان احترامها لحقوق الإنسان للسكان الخاضعين لسيطرتها ، ومن المهم أيضا أن يسهم بنصيبه في حسم النزاع في الشرق الاوسط . وبالمثل ، نعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يدعو جميع الاطراف الى المساهمة في العملية التي يمكن من خلالها التوصل الى تسوية عادلة ودائمة لقضية الشرق الاوسط . وفي هذا المسعى النبيل فإن كل الدول ، وخاصة الدول التي تتحمل مسؤوليات خاصة بشأن المسائل المتملة بمون السلم والامن الدوليين ، يجب أن تظلم بالتزاماتها الادبية .

ولا يجوز السماح للحالة المتفجرة في الشرق الاوسط بأن تتدهور أكثر من ذلك ، وعلى المجلس أن يظلم بمسؤولياته المتملة بالحماية الدولية للنزهاء للسكان المدنيين الفلسطينيين . كما أن الإجراءات الملائمة التي تجرى في أوانها بشأن المسألة

المطروحة على المجلس ، يمكن أن تمثل خطوة أولى في الكفاح الطويل والمضني من أجل تحقيق السلم والعدالة في الشرق الأوسط .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : أشكر ممثل اسيوبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد أليнкаر (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر وإن خالصكم الشخصية ومهاراتكم الدبلوماسية لتضمن لمداولاتنا النجاح .

وأود أيضا أن أعرب عن شكري لسلفكم السفير ايف فورتيه ، ممثل كندا ، وأن أهنئه بحراره على الطريقة الفعالة التي أدار بها أعمال المجلس خلال شهر تشرين الاول/اكتوبر .

مرة أخرى ، طلبت المجموعة العربية الى المجلس أن يجتمع لبحث الموقف المثير للقلق في الاراضي الفلسطينية المحتلة . ومرة أخرى نواجه تقارير عن تدابير قمعية تفرضها اسرائيل على هذه الاراضي . وإن الاحداث الاخيرة التي وقعت في بيت ساحور تشير الى أن القائمة الطويلة المروعة من الممارسات القمعية الوحشية التي استحدثتها اسرائيل في هذه الاراضي قد اتسع نطاقها من خلال إجراءات مثل فرض الحصار على المدن ، وممارسة ضغوط غير مقبولة على وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ، مما يحول دون اضطلاعها بمهامها المتمثلة في تقديم الخدمات الاساسية لهم ، ومنع زعماء الطوائف الدينية من القيام بمهامهم الدينية ، ونهب المنازل لمصادرة النفائس بصورة تعسفية وغير قانونية .

مثل هذه الممارسات لا تنتهك فحسب أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ بشأن حماية المدنيين في زمن الحرب ، واسرائيل طرف في هذه الاتفاقية ، بل إنها قد اتخذت ايضا في خروج سافر على قرارات اعتمدها هذا المجلس ، بما في ذلك القرار ٦٠٥ (١٩٨٧) ، والذي يطلب فيه الى اسرائيل ، السلطة المحتلة ، أن تلتزم بشكل صارم بأحكام الاتفاقية ، وأن تمتنع عن الاضطلاع بسياسات وممارسات تنتهك أحكامها .

إن الممارسات القمعية لإسرائيل في الأراضي المحتلة طوال مدة الانتفاضة الفلسطينية تشير القلق البالغ للمجتمع الدولي ، ومن ثم فإن هذا المجلس طلب إلى إسرائيل عدة مرات أن تحترم أحكام اتفاقية جنيف الرابعة ، وأن تقبل انطباقها القانوني على الأراضي المحتلة . وقد قوبلت هذه المناشدات ، للأسف ، بالاحتقار وبالمزيد من التدابير القمعية من قبل إسرائيل .

ومن ثم ، فمن المناسب ألا يكتفي المجلس الآن بتكرار مناشدته لإسرائيل بأن تلتزم بشكل صارم وحاسم بأحكام الاتفاقية وأن تتوقف على الفور عن القيام بأية أعمال تنتهك هذه الاتفاقية ، بل أن يدعوها أيضا ، كما طلبت الجمعية العامة في الاونة الأخيرة في قرارها ٣/٤٤ إلى أن تنظر في اتخاذ التدابير اللازمة لحماية المدنيين الفلسطينيين الذين يرحلون تحت الاحتلال الإسرائيلي . ولكي تنفذ ذلك فإنه يتعين على المجلس أن يؤيد التوصيات التي وردت في تقرير الأمين العام المؤرخ في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ (S/19443) .

ويعرب الوفد البرازيلي بحق استعداده لتأييد مشروع القرار الوارد في الوثيقة (S/20945/Rev.1) الذي يتضمن النقاط الأساسية المذكورة أعلاه والتي قد تسهم في الحد من معاناة الشعب الفلسطيني .

إن الحالة الصعبة السائدة في الأراضي المحتلة تبرز الحاجة إلى المفاوضات التي تشارك فيها جميع الأطراف المعنية بهدف تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط . والبرازيل على استعداد لدعم كل المحاولات التي تبذل تحقيقا لهذه الغاية ، ولا سيما من أجل عقد المؤتمر الدولي للسلام تحت إشراف الأمم المتحدة وفقا لقرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : أشكر ممثل البرازيل على بيانه

وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد بنيالوزا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أود أن

أعبر لك يا سيدي الرئيس عن تهنئتي بمناسبة توليك رئاسة المجلس لهذا الشهر ،

حيث تربطنا ببلادك علاقات خاصة من الصداقة والتعاون . ونحن على ثقة من أن أعمال المجلس ، في ظل إدارتك الحكيمة سوف تكلل بالنجاح .
وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لسفير كندا ، السيد فورتيه ، على تفانيه وإدارته الفعالة لأعمال المجلس خلال شهر تشرين الأول/اكتوبر .

لقد اشتركت كولومبيا مع غيرها من بلدان عدم الانحياز الاعضاء في مجلس الأمن في تقديم مشروع القرار المطروح على المجلس الآن لينظر فيه . وكما قلنا في مناسبات أخرى ، من المسبب للإحباط أن يتعين علينا أن نتناول مسألة الأراضي المحتلة مرة أخرى بدون أن نرى أي تحسن يطرأ على الحالة ودون أي دلائل على الإطلاق على أن إسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، مدركة للموقف الذي ما برح المجلس يتخذه عبر الاعوام الـ ٢٢ الماضية .

ويشعر وفدي بالقلق على نحو خاص إزاء انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني ولاسيما الاحداث الحالية في بيت ساحور ، حيث أنه ليس هناك حالة حصار فحسب ولكن السكان يؤخذون من منازلهم وتصادر امتعتهم وممتلكاتهم بصورة تعسفية ، ولقد احتج وفدي على هذا الامر .

ويود وفدي أن يؤكد من جديد أن اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب تنطبق على الأراضي الفلسطينية وأنه ، بناء على ذلك ، يجب على إسرائيل أن تمثل لتلك الاتفاقية وأن تكف عن القيام بأي عمل يشكل خرقا لها .

إن وفدي يؤيد على الدوام العقد العاجل لمؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الاوسط ، تحت رعاية الامم المتحدة وبمشاركة جميع أطراف الصراع ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة ، والاعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن . ولا بد أن نكرر أيضا أن أي تسوية يجب أن تقر وتكفل حق جميع دول المنطقة ، بما فيها إسرائيل ، في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا ، وأن تؤكد وتضمن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، بما في ذلك الحق في إنشاء دولة خاصة به . ونأمل أن يتم اعتماد مشروع القرار المعروض على مجلس الأمن ، باعتبار ذلك دليلا إضافيا على اهتمام المجلس وعلى إدانته للممارسات الاسرائيلية التي تتم في انتهاك واضح للقواعد القانونية والاخلاقية .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الصينية) : أشكر ممثل كولومبيا على

الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

السيد بلان (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : باسم وفد بلادي ،

أتقدم لكم ، سيدي الرئيس ، بتهانئنا على تقلد الصين رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر . كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لاشكر السفير إيف فورتيه ممثل كندا ، الذي ترأس مداولات المجلس في الشهر الماضي .

تعتبر فرنسا أن الحالة السائدة في الأراضي المحتلة خطيرة على نحو خاص ، لأنها أصبحت مثيرة للقلق بصورة متزايدة . فنحن نشهد شعورا متزايدا بالقلق إزاء تصاعد العنف المستمر وتكثيف المواجهة في الضفة الغربية وغزة . والقمع المستمر الذي تقوم به قوات الاحتلال في تلك الأراضي ، والذي تسبب بالفعل في مقتل مئات الضحايا ، بما فيهم العديد من المراهقين بل والأطفال الصغار ، قد اتخذ في الشهور الماضية أشكالا مختلفة ، وقد استرعى انتباه المجلس الى ذلك في مناسبات عديدة .

إن الحقائق الموجودة أمامنا اليوم خطيرة بوجه خاص . والمشاعر التي أشارتها ، في الأراضي المحتلة ولدى المجتمع الدولي على حد سواء ، والتي تتجلى في هذا الاجتماع لمجلس الأمن ، هي مشاعر مشروعة . فأيا كانت التبريرات التي سيقت ، فإن الأحداث التي وقعت في بيت ساحور والأساليب التي استخدمها الجيش الاسرائيلي ضد سكان هذه البلدة لا يمكن إلا أن تشير الاستنكار . كما تدين بلادي أيضا سلوك سلطات الاحتلال العسكرية التي حالت دون دخول ممثلي الدول الأجنبية الى هذه البلدة . وتبعاً لذلك من الأهمية بمكان إلغاء تدابير المصادرة التي اتخذت ضد سكان بيت ساحور . وباسم حكومة بلادي ، أوجه مرة أخرى نداء الى اسرائيل لكي تحترم احتراماً صارماً التزاماتها باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال وذلك بموجب اتفاقية جنيف الرابعة .

إن التطورات الأخيرة للحالة في الموقع ، وخاصة الحادث الاليم الذي وقع في بيت ساحور ، تمثل دلائل إضافية على أن حالة الامر الواقع السائدة في الأراضي المحتلة غير مقبولة . لم تكن هناك من قبل حاجة ملحة الى استبدال العنف والتوتر بالحوار والتفاوض أكثر مما هي عليه الآن ، وقد ظهرت في الشهور الأخيرة احتمالات لتحقيق ذلك . ويجب علينا الآن أن نسعى جميعاً لتشجيع هذه الاحتمالات وتعزيزها . فالسلم الحقيقي

الدائم لا يمكن أن يستند إلا الى الاعتراف المتبادل من جانب الفلسطينيين والاسرائيليين بحقوق الطرف الآخر وببتطلعاته . وفي رأينا ، وأكرر ذلك هنا ، أن التسوية السياسية الشاملة - والحاجة الحتمية لها يعترف بها الجميع - يجب أن تكفل حق اسرائيل في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها والحق المماثل في الالهية للشعب الفلسطيني في وطن يمكنه فيه أن يشيد الهياكل التي يختارها . وستواصل فرنسا بذل جهودها للنهوض بالعملية الرامية الى تحقيق هذه التسوية .

وفي هذا الصدد يقع على عاتق المجتمع الدولي واجب يؤديه ودور يقوم به . ونرى أنه يمكن ، في إطار مؤتمر دولي للسلام يتناول جميع جوانب الصراع ويقرب فيما بين الاطراف المتناحرة ، أن تبدأ أخيرا المفاوضات بين الاطراف المعنية مباشرة بأفضل فرصة ممكن للنجاح .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الصينية) : أشكر ممثل فرنسا على الكلمات

الرقيقة التي وجهها الي .

سأدلي الآن ببيان بمفتي الممثل الدائم للصين لدى الامم المتحدة ، لكي أشرح

موقف الوفد الصيني إزاء البند قيد النظر .

إن مجلس الامن والجمعية العامة على حد سواء درسا الحالة في الاراضي العربية المحتلة في العديد من المناسبات واتخذا عددا لا يحصى من القرارات التي تطالب السلطات الاسرائيلية بالامتثال الدقيق لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب والوقف الفوري لسياساتها وممارساتها التي تنتهك أحكام الاتفاقية . غير أن السلطات الاسرائيلية ، في تجاهل كامل للمطالب الرسمية العادلة والنداءات القوية للمجتمع الدولي ، لاتزال تعرّض الشعب الفلسطيني البريء في الاراضي المحتلة للممارسات العنيفة ، مثل القتل والاحتجاز والترحيل وتدمير المنازل . ولقد قتل عدة مئات من المدنيين الفلسطينيين في السنتين الماضيتين . وعلاوة على ذلك ، وتجاهلا للمحنة الخطيرة التي تحيق باللاجئين الفلسطينيين ، أعاقت السلطات الاسرائيلية بشكل تعسفي وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في

الشرق الأدنى (الأونروا) ، عن تأدية مهامها كتوفير الغذاء والدواء وغيرها من خدمات
الغوث الإنسانية . وهذه الممارسات التي تقوم بها السلطات الاسرائيلية لا يمكن إلا أن
تشير المقاومة العادلة من جانب الشعب الفلسطيني والإدانة الواسعة النطاق من جانب
المجتمع الدولي .

إن حكومة الصين وشعبها يساورهما قلق عميق إزاء الحالة المتدهورة في الأراضي المحتلة ، وبيودان الإعراب عن شعورهما بالتعاطف العميق مع الشعب الفلسطيني الذي يمر الآن ، بومعه أمة ، بمعاناة يعجز عنها الوصف . والوفد الصيني يؤيد مشروع القرار الذي تقدمت به بلدان عدم الانحياز ، ويحبذ أن يتخذ مجلس الأمن إجراء حاسماً لوقف قمع السلطات الإسرائيلية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة .

وترى الصين أن الحل الجوهري لمسألة الأراضي المحتلة يتوقف على تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية الشرق الأوسط . وفي هذا الصدد أود أن أؤكد من جديد على النقاط الخمس الواردة في الاقتراح الذي طرحته الحكومة الصينية مؤخراً ، وهي : أولاً ، ينبغي أن تسوّى قضية الشرق الأوسط من خلال الوسائل السياسية ، وأن تتخجم كل الأطراف عن استعمال القوة . ثانياً ، تؤيد الصين عقد مؤتمر سلام دولي للشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة ، يحضره الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن وشتى الأطراف المعنية . ثالثاً ، تحث الصين الأطراف المعنية في الشرق الأوسط على إجراء ما تراه ملائماً من مختلف أشكال الحوار ، بما في ذلك الحوار المباشر بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل . رابعاً ، يجب على إسرائيل أن تتوقف عن قمع السكان الفلسطينيين في المناطق المحتلة ، وأن تنسحب من الأراضي العربية المحتلة ، وبالتالي ، ينبغي أيضاً ضمان أمن إسرائيل . خامساً ، ينبغي لدولة فلسطين ودولة إسرائيل أن تعترف كل منهما بالآخرى ، كما ينبغي أن يتعايش الشعبان العربي واليهودي في سلام .

ونعتقد أن هذا الاقتراح يشير إلى الطريق الصحيح الكفيل بتحويل الشرق الأوسط من منطقة تموج بالاضطرابات منذ زمن طويل إلى منطقة سلام وهدوء .

والآن استأنف مهامي بوصفي رئيساً لمجلس الأمن .

أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض

عليه . وما لم أسمع اعتراضاً ، سأطرح مشروع القرار للتصويت .

لعدم وجود اعتراض ، أطرح مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/20945/Rev.1

للتصويت .

أجرى تصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ،
البرازيل ، الجزائر ، السنغال ، الصين ، فرنسا ، فنلندا ،
كندا ، كولومبيا ، ماليزيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا
العظمى وايرلندا الشمالية ، نيبال ، يوغوسلافيا .

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : نتيجة التصويت كما يلي :

١٤ صوتا مؤيدا مقابل صوت واحد . لم يعتمد مشروع القرار بسبب التصويت السلبي لعضو
دائم في مجلس الأمن .

أعطى الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين طلبوا السماح لهم بالإدلاء ببيانات بعد
التصويت .

السيد بكيرنغ (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : تشعر الولايات المتحدة بأسى عميق إزاء استمرار العنف والمواجهة في
الأراضي المحتلة . لقد ناشدنا جميع الأطراف أكثر من مرة أن تمارس أقصى درجة من ضبط
النفس لتحاشي إراقة الدماء ، وتخفيف حدة التوترات . ومازلنا مقتنعين بأن الحالة
في الأراضي المحتلة لا يمكن حسمها إلا عن طريق تسوية تفاوضية شاملة تتخذ من قرار
مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٣٨ (١٩٧٣) أساسها الراسخ ، وتعترف بحاجة إسرائيل إلى
حدود آمنة ومعترف بها ، وبالحقوق المشروعة للفلسطينيين .

إن حكومتي تعكف حاليا على بذل جهود مكثفة للمساعدة على بدء حوار
إسرائيلي - فلسطيني يمكن أن يؤدي إلى انتخابات وإلى مفاوضات حول سلم شامل في
المنطقة . وفي رأينا أن اللجوء المتكرر إلى مجلس الأمن بمشاريع قرارات متحييزة
لا يسهم في هذه العملية ، ولا في تخفيض حقيقي للمواجهة في الأراضي المحتلة . فمثل
مشاريع القرارات هذه ، وما يصاحبها من مناقشة تثير الفرقة ، لا تساعد على تحسين

الظروف في المنطقة ، ولا على خلق مناخ يفضي الى إقامة حوار بناء بين الاسرائيليين
والفلسطينيين . بل على العكس من ذلك ، فإن هذه القرارات والمناقشات تصعد التوترات
وتصرف الاطراف عن القضايا الحيوية التي يتعين معالجتها في المنطقة .

والنص المطروح على المجلس اليوم ، مثل النصوص الاخرى التي سبقته ، ينتقد
الإجراءات الاسرائيلية دون أي اعتبار للحالة السياسية والامنية القائمة في الاراضي
المحتلة . وعلى سبيل المثال ، ليس هناك أية إشارة الى أعمال العنف التي يرتكبها
الفلسطينيون ضد الاسرائيليين وضد فلسطينيين آخرين . ولا يخفى على الاعضاء جميعا أن
الولايات المتحدة ليست على استعداد لتأييد اقتراحات غير متوازنة من هذا النوع .
وسجل تصويتنا في مجلس الأمن غني عن البيان . ومع ذلك ، وكما يدرك أعضاء المجلس
أيضا ، فقد قبلنا اتخاذ قرارات بشأن هذه المسائل حينما كانت تتسم بالتوازن
والإنصاف . كما أننا لا نوافق على الطلب الوارد في مشروع القرار بأن يجري الأمين
العام رسدا موقعيا للحالة في الاراضي المحتلة ، لأن هذا يوحي إلينا ضمنا بوجود دائم
ومستمر في الموقع . إلا أننا نؤيد بالفعل أن يقوم الأمين العام ببذل جهود وأن يقوم
ممثليه بزيارة الاراضي المحتلة ، لتقديم تقارير دورية عن الحالة هناك .

ولست بحاجة الى أن أكرر التأكيد على سياسة الولايات المتحدة فيما يتعلق
بحالة حقوق الإنسان في الاراضي المحتلة أو انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على
المنطقة . فهذه المواقف معروفة للجميع . فقد عارضنا دائما الاحتجاز الإداري والإبعاد
وتدمير المنازل وتشميعها وغير ذلك من أشكال العقاب الجماعي التي تتنافى مع أحكام
تلك الاتفاقية . وقد أعربنا لحكومة اسرائيل مباشرة عن شواغلنا إزاء مسائل مثل حصار
بيت ساحور ، والتدخل في عمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين
الفلسطينيين في الشرق الأدنى ، وإغلاق المدارس ، ومسائل أخرى تتعلق بإدارة اسرائيل
للأراضي المحتلة . وسنواصل حوارنا مع اسرائيل بشأن هذه المسائل .
للاسباب التي شرحتها توا ، صوتت حكومتي ضد مشروع القرار .

السيد فورتيه (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يشير مشروع القرار الذي تم التصويت عليه توا الى "الاراضي الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل" والى "الاراضي المحتلة" . ونود هنا ان نشدد على ان المفهوم هو ان الاراضي التي يشير إليها مشروع القرار هي الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية ، التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ . وتأييد كندا لمشروع القرار لا يعني أي تغيير في رأي حكومتي بشأن مركز هذه الاراضي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : أعطي الكلمة لممثل فلسطين .

السيد ترزي (فلسطين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنه لمن المحزن حقا أن نرى مثل هذا التعبير الساحق عن القلق من جانب مجلس الأمن يقوضه عضو دائم .

وصف ذلك العضو الدائم المناقشة بأنها مثيرة للفرقة . لقد استمعنا جميعاً الى جميع البيانات . صوت ١٤ عضواً من أعضاء المجلس مؤيدين وعبروا في بياناتهم جميعاً عن قلقهم . والعنصر المثير للفرقة والمقوض الوحيد كان موقف ذلك العضو الدائم بالذات ، الولايات المتحدة .

ذكر أيضاً أن القرارات تزيد الحالة سوءاً . بالطبع ، في حين تُعطي بلاتيين الدولارات للسلطة القائمة بالاحتلال للاستمرار في سياساتها - في الأعمال غير الانسانية الفظيعة للارهاب الصادر عن الدولة - يعتبر اتخاذ قرار يدعو الى السلم عنصراً يزييد الحالة سوءاً . كما نأمل ونود بإخلاص أن يجتمع المجلس للنظر في النهج الشامل ، في الحالة السياسية وليس في مشتقات تلك الحالة التي تجلت في الأعمال الإجرامية وأعمال الارهاب الصادر عن الدولة التي تقوم بها السلطة القائمة بالاحتلال .

وإذا لم تخني الذاكرة ، هذا المجلس مطروح عليه طلب من الجمعية العامة بأن يساعد في حسم المشكلة في تسوية شاملة . وعلى حد فهمي ، فإن الولايات المتحدة هي التي تقيد الامين العام حتى الآن وتمنعه من الاستمرار في مساعيه ، وهذه هي العقبة في طريق عقد اجتماع لهذا المجلس للبدء ، لمجرد البدء ، في عملية سلم شاملة .

وبطبيعة الحال ، إننا ندرك أيضاً أن الولايات المتحدة تقوم بإجراء انفرادي . وأود أن تدرك الولايات المتحدة أن الحالة لا تسمح بالإجراءات الانفرادية . فالأمر يقتضي إجراءً جماعياً من جانب المجلس والمجتمع الدولي . وتقع المسؤولية ، في المقام الأول ، على الدول الخمس دائمة العضوية في المجلس لكي تجتمع ، كما فعلت في حالات أخرى ، ولكي تدع المجلس والامين العام يمشيان قدماً في عملهما .

وفيما يتعلق بالرصد الموقعي ، لا أستطيع أن أفهم لماذا تحاول حكومة الولايات المتحدة تغطية ما يقوم به الاسرائيليون . إن الرصد الموقعي لا يستتبع أي انتهاك غير ضروري لسيادة دولة اسرائيل . هذه جرائم ترتكب في أراض تخضع للاحتلال ، وحق على الأمم المتحدة - بل من واجبها - أن يكون لها وجود هناك من أجل الإبلاغ عن الانتهاكات كذلك التي أُشير إليها خلال هذه المناقشة .

ومرة أخرى ، من المحزن أن الشعب الفلسطيني ، في انتفاضته المجيدة ، وفي أمله بأن يساعد مجلس الأمن وبيسر إحلال السلم ، لن يعرف إلا أن حكومة الولايات المتحدة لا تحث إسرائيل على إعادة الممتلكات المصادرة على نحو تعسفي غير شرعي السي أصحابها . وسيفسر ذلك بأن الولايات المتحدة تتغاضى عن هذا الإجراء وتشجعه . وشعبنا لن يفهم أن الولايات المتحدة تريد من إسرائيل أن تحجم عن ارتكاب هذه الممارسات والأعمال . إن شعبنا سيفهم موقف الولايات المتحدة على أنها تبارك ما يفعله الاسرائيليون .

من المهم حقاً ، لصالح السلم والأمن الدوليين ، ولكن في المقام الأول لصالح رفاه الأطفال والنساء في الأراضي الخاضعة للاحتلال لإسرائيلي ، أن تتوقف حالة الحرب وأن يصبح بمقدور الأطفال ، أطفالنا وكذلك أطفال أفراد القوات الإسرائيلية المحتلة ، التطلع إلى الأمام بابتسامة صوب مستقبل مشرق وسلم .

إن موقف الشعب الفلسطيني ، كما تم الإعراب عنه في مجلسنا الوطني ، يشكل مبادرة سلم . وقد حظيت هذه المبادرة بتأييد المجتمع الدولي بأسره في القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في العام الماضي . ويحدونا الأمل بأن ذلك العضو الدائم لن يظل العقبة أمام تحقيق السلم في الشرق الأوسط عن طريق حل عادل لقضية فلسطين بتمكين الشعب الفلسطيني من التمتع بحقوقه وممارستها في بلده وفي دولته المستقلة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : لا يوجد متكلمون آخرون ، وبهذا

يكون مجلس الأمن قد انتهى من المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥